السويداء تتحضر للشتاء بالشكوى من عدم كفاية المازوت وثمنه!!

السويداء -عبير صيموعة

ما زالت معاناة توزيع مازوت التدفئة ترخي بظلالها على الأسر في السويداء جراء الكميات القليلة المخصصة للمحافظة، حيث علمت «الوطن» أن الكميات الموزعة حتى تاريخه لم تتجاوز الـ٣ ملايين ليتر تقريباً من أصل ١٢ مليوناً للدفعة الأولى والمحددة بـ١٠٠ ليتر لكل أسرة.

وأكد رئيس اللجنة الفرعية لتوزيع المحروقات في مدينة السويداء أديب سرايا أن ما جرى توزيعه حتى تاريخه لم يتجاوز الـ٧٠٠ ألف ليتر علماً أنه يوجد في المدينة ما يقرب من ٣٢ ألف بطاقة الأمر الذي يؤكد بالمطلق أن نسبة التوزيع في المدينة لم تتجاوز نحو ٢٠٪، مؤكداً أنه إن لم يتم العمل على زيادة الكمية من مادة المازوت الواصلة إلى المحافظة لا يمكن إنهاء الدور الأول لكل أسرة حتى نهاية شهر ١٢.

بدوره مدير فرع محروقات السويداء خالد طيفور أكد أنه ومع بداية الشهر تشرين الأول ستتم زيادة مخصصات المحافظة من ١٣ ونصف طلب إلى السويداء إلى ١٥ طلباً مع تخصيص ٧ طلبات منها للتدفئة ما يفرض بالضرورة إنهاء الدور الأول قبل الشهر الأخير من العام، مشيراً إلى وجود وعود بزيادة الكميات ما يتناسب مع طبيعة الجو البارد للمحافظة.

هذا وشهدت المحافظة في الأيام السابقة إشكالية مع أصحاب الصهاريج التي تقوم بتوزيع مادة المازوت على الأهالي جراء اتخاذ المكتب التنفيذي المختص في المحافظة قرار تخصيص محطة محروقات لتوزيع المادة على الأهالي كل بحسب قدرته المالية على استجرار المادة عن طريق البدونات وخاصة مع ما يواجهه كثير من الأسر من صعوبات في تأمين أثمان المادة كاملة الموزعة عن طريق الدور والبالغة ١٠٠ ليتر إضافة إلى ما شهدته بعض الأسر من عدم حصولها على كامل الكمية جراء تلاعب بعض أصحاب الصهاريج بالعدادات ليبقى المواطن الخاسر الأكبر في هذه القضية لأنه بات من الضروري على الجهات المعنية إيجاد آلية توزيع تحقق السرعة والعدالة قبل فوات الأوان وخاصة أن الشتاء بات على الأبواب مع وجود مناطق أكثر برودة من غيرها على ساحة المحافظة.

ألفا يتيم داخل دور الرعاية و٤٩ ألف تقدم لهم رعاية خارجية .. وقضية دار الرحمة أصبحت بيد القضاء

القادري من مجلس الشعب: لا يوجد حتى الآن حصر حقيقي لعدد الأسر المحتاجة

محمد منار حميجو

استحوذ موضوع تسول وعمالة الأطفال على معظم مداخلة أعضاء مجلس الشعب كما نال موضوع تثبيت العقود المؤقتة نصيبه من هذه المداخلات إلى جانب موضوع دعم ذوي الإعاقة والشلل الدماغي والاهتمام بالتنمية الريفية والعمل على تطوير مكاتب التشغيل والاهتمام بالمرأة المعيلة وغيرها من المواضيع التي تخص الشؤون الاجتماعية والعمل.

وخصص مجلس الشعب جلسته أمس لمناقشة أداء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بحضور الوزيرة ريمة قادري وكان هناك انتقادات لبعض مفاصل عمل الوزارة، فأكد النائب نضال شريطي أن هناك عمالة للأطفال حتى في أوقات المدرسة، متسائلاً أين وزارة الشؤون الاجتماعية من هذا الموضوع؟ وهل يوجد إمكانية لدى الوزارة لاستثمار مدرسة خاصة للمتسولين والمتشردين لتعليمهم الدراسة ومن ثم أي حرفة مهنية عوض المعاهد والدور التي هي موجودة في دمشق وحلب فقط؟

ورأى زميله آلان بكر أن التسول لم يعد ظاهرة فقط، مضيفا: ولم يعد يبق إلا أن ينظموا لها نقابة لأنها أصبحت منظمة، معرباً عن أمله أن يكون هناك جهود من الوزارات المعنية لمكافحة التسول في المحافظات.

وفي مداخلة له أشار بكر إلى أن مجلس التخطيط الأعلى قرر تأمين ٦٦ ألف فرصة عمل وفي موازنة عام ٢٠٢٠ وتم إقرار ٨٣ ألف فرصة عمل في موازنة العام الحالي، متسائلاً عن النسبة التي تم تنفيذها وكيفية وضع هذه الأرقام.

ودعا النائب سامر شيحا إلى الحاجة إلى مركز تشغيل المتسولين والمشردين نتيجة انتشار ظاهرة التسول، مشيراً إلى وجود مشكلة في مكاتب المتسولين باعتبار أن معظمهم أحداث وعند تقديمهم إلى القضاء يتم الإفراج عنهم ونعود إلى المشكلة نفسها.

وشدد شيحا على ضرورة تفعيل مكاتب التشغيل في المحافظات حتى يكون لها دور أكبر حتى في رفد القطاع الخاص ، متسائلاً أين وصلت الوزارة في موضوع مكاتب التنمية الريفية؟

ورأى عدنان سليمان أن ظاهرة التسول استفحلت وأصبحت مهنة وهناك مجموعات تقف وراء الأطفال الذين يمتهنون هذه المهنة، موضحاً أن معالجة الملف يكون في طريقين الأول معالجة موضوع الأطفال والثاني من يقف وراءهم.

ولفت زميله خير الدين السيد إلى أن الوزيرة تطرقت في معرض حديثها عن الحماية الاجتماعية فما المقصود بذلك، إذ يوجد حماية اجتماعية والتسول والدعارة منتشران في الشوارع إضافة إلى السرقة والابتزاز، معرباً عن أمله أن تتم الحماية الاجتماعية لأسر الشهداء والجرحى ومن ثم يتم الانتقال إلى الشرائح الأخرى.

وأضاف السيد: هل يوجد قوانين تضبط عمل مكاتب تشغيل عمالة للمستخدمات الأجنبيات والسوريات؟

وطالب النائب عمر حمدو وزارة الشؤون الاجتماعية بتفعيل دور الرعاية الاجتماعية وورشات عمل المهن اليدوية وخصوصاً للنساء، مشدداً على ضرورة تفعيل معهد الجانحين للأحداث في منطقة قدسيا في ريف دمشق، ومتسائلاً عن الجهة المعنية لمراقبة عمل منظمة الهلال الأحمر.

وقالت النائبة غادة إبراهيم: ما نلاحظه من السلطة التنفيذية أن الكثير من القوانين الموعودين فيها منذ سنوات لم تنجز، وباعتبار وزيرة الشؤون الاجتماعية معنية بقانون العمل فمنذ الدور التشريعي الماضي موعودون به بأن يكون هناك قانون متطور ويوحد المرجعية التشريعية المتعلقة بالعمالة، متسائلة: متى سوف يبصر النور؟

ورأت إبراهيم أن الحكومة تبدو تائهة في الإجراءات التفصيلية البسيطة وغائبة عن تطوير القوانين، مضيفة: إذا لم نطور القوانين فلا يمكن أن نواكب ما تطلبه هذه المرحلة من إنجازات سريعة وقوانين تخلق بيئة عمل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ورأى زميلها شحادة أبو حامد أنه كثر في الآونة الأخيرة الحالات المرضية بين الأطفال مثل مرض التوحد ومزدوجي الإعاقة إضافة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة، معتبراً أن هؤلاء مظلومون في المجتمع ولا يوجد من يرعاهم ويهتم بأمرهم، مشدداً على ضرورة إحداث معهد حكومي خاص بهذه الحالات بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يقدم لهم الرعاية الصحية والتعليمية والتربوية ويعمل على تنمية مهاراتهم إضافة إلى الانفتاح على الجمعيات الخاصة عبر الندوات والمؤتمرات.

ورأى أبو حامد أن الوزارة حتى الآن لم تقم بالتدخل المبكر في علاج مرض التوحد وتشجع العمل التطوعي في هذا الموضوع، مضيفاً: لم نلحظ أي خطة تشاركية بين وزارتي الشؤون والتربية والجمعيات الأهلية في هذا الموضوع.

وأشار النائب عارف الطويل إلى قضية دار الرحمة التي أثارت ضجة وأصبحت قضية رأي عام إن صحّت التحقيقات في هذه القضية، لافتاً إلى أن فتاة من هذه الدار كتبت باسمها الصريح أسماء المشرفات وطريقة تعاملهن مع الطالبات، ومتسائلاً: لماذا لا نأخذ بكلامها؟ كما تساءل هل لباس الطالبات في هذه الدور يتم باختيارهن؟

وأشارت زميلته مها شبيرو إلى إمكانية وجود إحصائيات عن الأسر التي بحاجة إلى الدعم الاجتماعي، متسائلة عن دور الوزارة في تأهيل الأسر المهجرة التي عادت إلى الوطن وخصوصا في موضوع المشاريع الصغيرة.

وأكد النائب جلال درويش أنه لم يلحظ أي نشاط للوزارة في حلب في مجال توظيف مصابي الحرب والعاطلين عن العمل ولا في التسول، بينما أشار زميله محمد الفواز إلى أنه ورد في عرض الوزيرة أن هناك توجهاً لمنح جرحى القوات الشعبية مبلغ ٣٠ راتباً لمدة ١٠ سنوات، داعياً إلى توضيح هذا الموضوع.

ودعا النائب فاضل كعدي الوزارة إلى الاستفادة من خبرات المتقاعدين لأن هناك من يعطي أكثر من الشباب، مضيفاً: الجمعيات الخيرية إلى متى وإلى أين؟

وتساءل النائب قتيبة بدر عن الأسباب الحقيقة التي تقف وراء المماطلة في إنجاز تثبيت العقود المؤقتة الذي طال انتظاره، متسائلاً أين أصبح قانون العمل؟

ورأى بدر أن هناك تقاعساً من الحكومة عن معالجة الفساد، الأمر الذي يدفعنا إلى ذكر أسماء الفاسدين تحت القبة، مضيفاً: لم نر قضية فساد واحدة عرضت علينا من الحكومة لمعالجتها.

للقادري رد

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمة القادري عن رصد ١١٨٨ حالة تسول نصفهم تتم متابعتهم عبر مراكز الوزارة، معتبرة أن التسول هو أسوأ أشكال تشغيل الأطفال والوزارة لا تعمل في هذا الملف بشكل غير مدروس.

ورداً على مداخلات الأعضاء أوضحت قادري أن هناك لجنة وطنية لمكافحة التسول والتشرد والتي تتضافر فيها الجهود والمسؤوليات، مشيرة إلى أن اللجنة يوجد فيها ممثلون عن الجهات الحكومية التي لها علاقة بالتسول والتشرد منها التربية والداخلية والعدل، إضافة إلى الطلب من إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص أن لتكون حاضرة في اللجنة.

وأشارت قادري إلى إقرار القانون الخاص بتشديد العقوبات على مشغلي المتسولين حتى يكون هناك عقوبات رادعة وإلا فالمشغلون يبقون في ارتياح أكثر ولا نحقق الهدف الذي ننشده، مشيرة إلى أن الجهود كبيرة من الجهات في هذا الموضوع.

وأشارت قادري إلى تكرار حالات تسوّل المتسولين الذين تم إطلاقهم من مراكز الرعاية، موضحة أنه تم رصد ٣٠ حالة لأشخاص عادوا للتسول بعد إطلاقهم من دار الرعاية.

وأكدت قادري أنه يتم تنبيه وزارة العدل لهذا الموضوع باعتبار أن القاضي من الممكن أن يتعامل مع حالات التسول من ناحية إنسانية لكن في حال أنه تم تكرار حالة التسول من الشخص ذاته أصبح الموضوع مهنة وتشغيلاً وليس حاجة.

وفيما يتعلق بتأمين فرص العمل في الوزارة أكدت قادري أنه تم تأمين خلال العام الحالي ٥ آلاف فرصة عمل دائمة و١٠ آلاف مؤقتة من خلال متابعة عمل الجمعيات الأهلية ودعمها من المشاريع الموافق عليها من جميع الجهات الحكومية المختصة.

وفيما يتعلق بقانون العمل ١٧ كشفت قادري أنه تم وضع بعض التعديلات على القانون، مرجعة التأخير في عرضها إلى إعداد دليل التشريعات الحكومية لتكون الصكوك التشريعية موائمة لهذا الدليل، مؤكدة أن التعديلات جاهزة.

وكشفت قادري عن رفع رؤية متطورة إلى مجلس الوزراء لتفعيل مكاتب التشغيل حتى تكون منسجمة لرؤية الوزارة في سوق العمل، مشيرة إلى أن التأمين الصحي يدرس على مستوى الحكومة وهناك لجنة برئاسة وزير المالية في هذا الموضوع.

وتطرقت قادري إلى العقود المؤقتة والمياومة والبالغ عددها ١٣ إلف مؤكدة أنه تمت تسوية ٥ آلاف عقد منها بإجراء مسابقة، مشيرة إلى أن رئيس مجلس الوزراء وافق على مقترح لجنة التنمية البشرية بأن ترصد كل وزارة ما لديها من عقود موسمية وحاجتها من ذلك حتى يتم تثبيتها أو استيعابها ضمن مسابقات.

وفيما يتعلق في قضية دار الرحمة أوضحت قادري أن الموضوع مفتوح في القضاء بين الجمعية والسيدة التي أثارت القضية، لافتة إلى أن الفتاة طرحت قضية لم تقدر إثباتها والتي تطورت بسرعة كبيرة لتصبح قضية رأي عام.

ورأت قادري أنه لا يمكن تكذيب كل الجهات التي قامت بالتحقيق في هذه القضية في ظل عدم إثبات الفتاة للحادثة التي أثارتها، ومضيفة: بالنتيجة هناك تقييم لعمل الدور التي تقدم الرعاية الداخلية والدار التي أثيرت حولها القضية تعمل بوتيرة جيدة لكن هذا لا يعني أن أنفي الحادثة بسرعة أو أثبتها.

وكشفت قادري أنه تم اتخاذ العديد من القرارات منها تعزيز نظام المراقبة بما فيها الكاميرات كما تم إصدار قرار بتعيين مشرف في الدور التي تقدم الرعاية من الوزارة حتى تكون الوزارة موجودة فيها، مشيرة إلى أنه تم تشكيل لجان في المحافظات لضمان ضبط عمل هذه الدور.

وأكدت قادري أن هناك أكثر من ألفي يتيم تقدم لهم الرعاية داخل دور الرعاية كما أن هناك نحو ٤٩ ألفاً تقدم لهم رعاية خارجية.

وفيما يتعلق بإحصاء الأسر التي تحتاج إلى الرعاية كشفت قادري أنه لا يوجد حتى الآن حصر حقيقي لعدد السكان في سورية نتيجة حركة النزوح والعودة وأضرار الحرب، مضيفة: نسعى على مستوى الفئات أن يكون لدينا بيانات لتوضح لنا حالة الدعم لاستهداف الأسر التي تحتاج للرعاية لأن هذا مرتبط بسياسة الدعم.

وأعلنت قادري عن البدء بوضع إعانات نقدية ٣٠ ألف ليرة على شكل رواتب شهرية للجرحى المصابين من قوات الدفاع الشعبي بنسب عجز من ٧٠ إلى ٧٥ بالمئة ولمدة ١٠ سنوات بعد ورود البيانات المشتركة لبرنامج جريح وطن، مشيرة إلى المرسوم الذي صدر حول إصدار بطاقة جريح وطن لما تحمله هذه البطاقة من ميزات للجرحى.

- بكر: لم يبق إلا أن ينظموا نقابة للمتسولين
- السيد: كيف يوجد حماية اجتماعية والتسول والدعارة منتشران في الشوارع
- بدر: لم نر قضية فساد واحدة عرضت علينا من الحكومة لمعالجتها
- إبراهيم: تبدو الحكومة تائهة في التفاصيل الصغيرة وغائبة عن القوانين

٢٠٠ لتر لأصحاب المحطات بلا بطاقة ذكية

مدير الغاز: انفراج كبير بالمادة وزيادة الإنتاج لتغطية كل المناطق

الوطن - القنيطرة

أكد مدير فرع دمشق للمحروقات إبراهيم أسعد موافقة إدارة المحروقات على منح الموصى عليهم مخصصاتهم من مادة مازوت التدفئة، موضحاً أنها ستضاف لمخصصات الوصي وعلى بطاقته الذكية.

وبين أسعد خلال اجتماع لجنة المحروقات الفرعية بالقنيطرة (أمس) أن أي شخص لديه وصاية على أطفال الشهداء أو اليتامى المتوفى والدهم أو المرأة التي تزوجت بعد وفاة زوجها وتركت أطفالها يقيمون عند الوصي عليهم، لهم الحق بالحصول على مخصصاتهم من مازوت التدفئة.

ولفت مدير محروقات دمشق إلى عدم وجود استثناء لمنح مازوت التدفئة للعازب أو العازبة التي تقيم وحدها وكذلك عدم ورود موافقة من الجهات المعنية لزيادة مخصصات العوائل من مازوت التدفئة لأهالي المناطق الباردة، مطالبا المعنيين بالقنيطرة توجيه جهات القطاع العام بحجز الكميات التي تحتاجها التي تم إقرارها في لجنة المحروقات بداية كل شهر وليس الانتظار لنهاية الشهر والضغط على فرع المحروقات لتأمين الكمية، مشدداً على ضرورة حرمان الموزع المخالف مدة محددة ومنعه من العمل وعدم الاكتفاء بالغرامة المالية أسوة بدمشق وفي حال التكرار إلغاء الرخصة أو عقد الاستثمار.

وأوضح مدير فرع الغاز بدمشق وريفها نائل العلاف حدوث انفراجات كبيرة على مادة الغاز المنزلي كما ستشهد الأيام القادمة ارتياحا لدى المواطن في سهولة حصوله على المادة بعد توفرها، منوها بزيادة الإنتاج لتغطية كل المناطق، وأنه سوف يتم التوزيع عن طريق سيارات المعتمدين والسورية للتجارة، وبالنسبة لوحدة التعبئة بالقنيطرة فيخصص معتمدو المحافظة بنسبة ٨٠٪ والباقي لمعتمدي ريف دمشق وحصرا للمناطق المتاخمة للقنيطرة.

بدوره أشار نائب محافظ القنيطرة حسين إسحاق إلى عدم تزويد فرع محروقات ريف دمشق تجمعات النازحين بمادة المازوت للتدفئة، مضيفاً: والدليل أن تلك التجمعات تم تخصيصها بـ٥٦ طلب مازوت (الطلب ٢٢ ألف لتر) خلال أيلول ولكن لم يتم تنفيذها كلها في أي مكان، ومن يرغب يتأكد بنفسه حيث ضاعت الكميات على أبناء القنيطرة كحال تجمع قدسيا الذي حرم أبناؤه من مازوت التدفئة.

وأشار عضو المكتب التنفيذي المختص فرج صقر إلى تخصيص القنيطرة بـ٧,٥ طلبات يوميا من مادة المازوت منها طلبان ونصف لتجمعات النازحين بريف دمشق وطلب ونصف من مادة البنزين لأرض المحافظة فقط وذلك خلال شهر تشرين الأول، موضحاً أن حصة تجمعات النازحين ٦٨ طلباً أغلبيتها للتدفئة و٤١ طلباً للمحطات الخاصة على أرض المحافظة لزوم النقل والتدفئة و٨٠ طلباً لمحطة سادكوب.

وعرض صقر معاناة تجمع الفضل من تأمين المادة للمقيمين بالتجمع من خارج محافظة القنيطرة وذلك بعد قيام نحو عشرة آلاف عائلة بتفعيل بطاقاتهم من مراكز إصدار البطاقة الذكية بالقنيطرة، ورفض محروقات ريف دمشق تزويدهم بالمادة لأنهم يقيمون بتجمع يتبع إداريا للقنيطرة، مطالبا بزيادة مخصصات التجمع المذكور من مخصصات محروقات ريف دمشق بعد إلغاء تلك العوائل مخصصاتها من المحافظة المذكورة.

من جانبه أكد مدير التجارة الداخلية علي زيتون توزيع ٨٤١ ألف لتر من مازوت التدفئة استفاد منها نحو ثمانية آلاف أسرة من أصل ٢٢ ألف أسرة مقيمة على أرض المحافظة وبواقع ١٠٠ لتر لكل عائلة، مبيناً الحاجة لنحو ١,٤ مليون لتر للانتهاء من جميع الأسر والمتوقع إنجاز ذلك نهاية تشرين الأول للبدء بتوزيع المئة لتر الثانية، علما أن حاجة المحافظة إلى طلبين ونصف يوميا والعجز الحالي نحو طلب فقط.

وأقرت لجنة المحروقات الفرعية بالقنيطرة باجتماعها إبقاء نحو ألفي لتر مازوت شهريا لصاحب المحطة أو المركز كبدل خدمات وخارج البطاقة الذكية والموافقة على إحداث محطة محروقات في بلدة حضر بريف القنيطرة الشمالي وذلك بناء على كتاب رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص ورفع توصية لزيادة كميات المازوت المخصصة للتدفئة للعوائل في المناطق الباردة في جبل الشيخ ومطالبة شركة تكامل لإحداث مركزين لاستصدار البطاقة الذكية في تجمعي سبينة وقدسيا.

وكان محافظ القنيطرة همام دبيات طالب بتشديد الرقابة على محطات ومراكز الوقود والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه بيع المادة في السوق السوداء وعدم وصولها إلى مستحقيها وإغلاق أي محطة أو مركز يخالف التعليمات، مشدداً على إلزام المحطات الخاصة باستجرار مادة البنزين للتخفيف من الضغط على سادكوب، ومنوها بالدعم الملحوظ للقنيطرة وتزويدها بالكميات التي تحتاجها من المازوت والبنزين والغاز وعلى الجهات الرقابية تقوية قبضتها على المحطات والمراكز وتشديد الرقابة لعدم إضاعة الدعم والجهد الحكومي.